نموذج تسليم التكليفات وتقييمها

اسم الطالب: أيمن الطيب بن نجي	**رقم الطالب:** 20160070
السنة الدراسية/الفصل الدراسي: 2016	**البرنامج:** اللسانيات العامة
اسم مدرس المقرر: د. محمد بلبول	**رمز المقرر/اسم المقرر:** LAL611
الموعد النهائي للتسليم:	**موعد التسليم الفعلي:**
عنوان التكليف: التخطيط والسياسة اللغوية	
القسم الأول: الأمانة الأكاديمية (الطالب/الطالبة)	

أنا أشهد/أؤكد:

1. أن هذا التكليف هو نتاج عملي الخاص، وتم بناءً على دراسة و/أو بحث شخصي، ولم يتم تقديمه سابقا كمتطلب لتقييم أي مقرر آخر في معهد الدوحة أو أي مكان آخر.
2. أنني أشرت بدقة لكافة المواد والمراجع التي قمت باستخدامها أثناء الاعداد لهذا التكليف، وأنني اتبعت تعليمات معهد الدوحة الخاصة بالتوثيق، والاستشهاد، والاقتباس المباشر وغير المباشر، سواءً للألفاظ أو الأفكار.
3. أنني اطلعت على تعليمات معهد الدوحة الخاصة بالسرقة الأدبية، وأعلم العواقب المترتبة على سرقة الأعمال الفكرية للآخرين.
4. أنني أعي أن هذا التكليف قد يخضع لكشف السرقة الأدبية الكترونيا (تقنية تورنتين)، وأنه سيتم الاحتفاظ بنسخة من هذا التكليف لأغراض المقارنة مع تكليفات أخرى في المستقبل.

اسم الطالب/ أيمن الطيب بن نجي

توقيع الطالب/

القسم الثاني: معايير التقييم	
يجري التقييم تبعا للمعايير العامة التالية: • البنية أو التنظيم المنطقي العام للبحث • المضمون أو المادة العلمية • استخدام المصادر والمراجع ذات الصلة، مع اعتبار الاطلاع على آخر المستجدات، ليس في العربية فقط ولكن الإنجليزية أو لغة أجنبية أخرى أيضا حسبما دعت الحاجة • الترابط العام للبحث وانسياب الطرح والحجج المقدمة • اللغة والأسلوب	
القسم الثالث: ملاحظات مدرس المقرر **برجاء إرفاق التكليف بما عليه من ملاحظات أكثر تفصيلا**	
نقاط القوة	**مجالات التحسين**
العلامة النهائية:	
توقيع مدرس المقرر:	**توقيع الطالب عند استلام التقييم:** **تاريخ استلام الطالب للتقييم:**



التّخطيط والسّياسة اللّغويّة

إعداد: أيمن الطيّب بن نجي

المحتويـــــات

مقدّمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

تحتاج لغتنا اليوم لاهتمام وتدخل من قبل الجهات الفاعلة والقادرة، فلم يعد ممكنا تركها تتطوّر وتتّخذ الشكل الذي تريده دون تدخل مقصود، فاللّغة كائن حي، يتطور ويعتريه التبدل والتغير، وتؤثر فيها عوامل خارجية وداخلية، ولغتنا العربية خير مثال لهذا، فهي متغيرة ولا تبقى على حال، وقد يؤدي عدم التدخل في اللّغة -التي حفظت لنا الدين والتراث والتقاليد والأفكار-، إلى انقطاع الأجيال الحديثة عن إرثها السابق، بكل ما فيه من مخطوطات وعلوم متنوعة امتلأت بها رفوف المكتبات، وحال اللغة اللاتينية ليس ببعيد عنا، حيث اندثرت وتفرقت وأصبحت لغاتًا مختلفة، تتبناها دول مختلفة، كالإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، وغيرها.

ويُعدّ التّخطيط اللّغوي، الأداة الأمثل للتدخل في اللّغة سواء في متنها أو وضعها أو علاقتها مع غيرها من اللغات، وما التّخطيط اللّغوي في حقيقته إلا جهود مستمرة، ومحاولات متعمّدة، تتبناها الدولة ومؤسساتها الحكوميّة وغير الحكوميّة، وحتى الأفراد؛ بهدف التغيير في وضع اللّغة القائم، أو في بِنيتها وهيكلها، وإيجاد حل لمشكلاتها.

وقد اهتمت الدول الأوروبية بالتّخطيط اللّغوي في وقت مبكر جدا، وهناك العشرات من الدول التي خططت للغتها، وعملت على التأثير فيها، والتأثير في وظيفتها ومكانتها داخل المجتمع، وجعلت لذلك مؤسسات وميزانيات خاصة، وبخلاف سوريا، فإن الدول العربية لم تتعد عقد المؤتمرات والندوات في هذا المجال، ولم يكن هناك من سياسة فاعلة على أرض الواقع، لعلاج الواقع اللغوي السيّء، ولذا تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على هذا الجانب، الذي لم يحظ باهتمام كافٍ في دوائر البحث العربية، مقارنة بالدوائر الغربية.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة ومبحثين وخاتمة، ضمّت **المقدمة** موضوع الدراسة، ومشكلتها، وأهميتها، ومنهج الدراسة، واشتمل **المبحث الأول** على مفهوم التّخطيط، وأهميته، وتاريخه، وإلى أي فروع اللسانيات ينتمي التخطيط اللغوي، وما هي أنواعه، ومجالاته، وتناول **المبحث الثاني** تحديد العلاقة بين التخطيط اللغوي والسّياسة اللّغويّة، والمسؤول عن التخطيط اللغوي، وآليات ومراحل التخطيط اللغوي، والمشاكل والتحديات التي تجابه التخطيط اللغوي في عالمنا العربي.

مشكلة الدّراسة:

تهدف هذه الدّراسة إلى إيضاح مفهومي التّخطيط والسّياسة اللّغويّة، وإيضاح العلاقة بينهما، كما تهدف إلى التعرف على أبرز العوائق والمشاكل التي تحول دون تنفيذ السياسات اللغوية في البلدان العربية، كالتعريب والترجمة، وصناعة المعاجم، وغير ذلك.

موضوع الدّراسة:

يدور موضوع هذه الدّراسة حول الجانب النظري لمفهوم التّخطيط والسّياسة اللّغويّة، حيث تبحث في مفهوم التخطيط اللغوي وتاريخ نشأته، ومدى أهميته، وأنواعه، كما تبحث الدراسة في العلاقة الجدلية بين التخطيط والسياسة اللغوية، وأيهما يتضمن الآخر، وهل التخطيط سابق للسياسة أم العكس؟ كما تحاول الدراسة التركيز على من هو المسؤول

عن التخطيط اللغوي، هل هم المسؤولون والجهات الحكومية، أم المؤسسات التطوعية والمهتمون باللغة؟ ثم تحاول الدراسة المرور على آليات التخطيط اللغوي، وأهم المشاكل والتحديات التي تجابه التخطيط اللغوي في عالمنا العربي.

أهمية الدّراسة:

تأتي أهمية هذه الدّراسة من أهمية التّخطيط اللّغوي وأثره الذي لا يمكن حصره في تخطيط وتنظيم الواقع اللغوي للمجتمع فحسب -رغم أهميته-، بل يتجاوز ذلك إلى قضايا مجتمعية أخرى ذات أهمية بالغة، كعلاقة أفراد المجتمع مع العرقيات والقوميات المختلفة ببعضها، وقضايا العدالة اللغوية والمساواة وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية وغيرها.

منهجيّة الدّراسة:

ستعتمد هذه الدّراسة على المنهج الوصفي التحليلي في وصف ودراسة التّخطيط والسّياسة اللّغويّة، وإبراز المفاهيم المرتبطة بهذين اللفظين.

المبحث الأوّل:

مفهوم التّخطيط اللّغوي:

التّخطيط لغة: الخطُّ: الطريقُ، والتّخطيط التَّسطِيرُ، وثوبٌ مُخطّطٌ؛ أي: جعل فيه خُطوط، ويقال: خَطَطَ الأرض والبلاد؛ أي: جعل لها خطوطا وحدودا، ويقال: وضع خُطّة مدروسة للنواحي الاقتصادية والتعليمية والإنتاجية وغيرها للدولة، وفي المَثَل: جاء فلان وفي رأسه خطة؛ أي: أمر قد عزم عليه[1].

التّخطيط اصطلاحا: لا يوجد تعريف معيّن يتفق عليه أهل الاختصاص، حول التّخطيط اللّغوي؛ لذا تعددت التعريفات التي تحاول أن تعرفه، وقد عُرّف التّخطيط اللّغوي بأنه: "تغيير في بنية اللّغة وأصواتها ووظائفها، وإيجاد حلول للمشكلات اللغوية"[2]، وعرّفه هاوجن بأنه: "عملية تحضير الكتابة وتقنينها وتقعيد اللّغة وبناء المعاجم؛ ليستدلّ ويهتدي بها الكتّاب والأفراد في مجتمع ما"[3]، وتُعرّف الباحثة اللغوية إيستمان التّخطيط اللّغوي بأنه: "القرار الذي يتخذه مجتمع ما؛ لتحقيق أهداف وأغراض تتعلق باللّغة التي يستخدمها ذلك المجتمع، ويحقق مثل ذلك القرار سواء كان يتعلق بحماية اللّغة من المفردات الواردة أو إصلاحها أو إنعاشها أو تحديثها، ودعم عرى التواصل بين الأمم التي تجمعها لغة موحدة"[4].

ففي التعريف الأول، نجد تركيزا على إصلاح البنية الداخلية للغة، وإيجاد حل لها، وفي التعريف الثاني، حصر التخطيط اللغوي في تقنين الكتابة، وإقرار قواعد للغة، وبناء المعاجم، وفي التعريف الثالث، ركزت الباحثة على القرار السياسي، الذي جعلته في يد المجتمع، والذي يهدف به إلى تحقيق أهداف، منها حماية مفردات اللغة وإصلاحها وتحديثها، ودعم التواصل بين الأمم.

ونخرج بهذا بأن التخطيط اللغوي يشتمل على إصلاح بنية اللغة وأصواتها ووظائفها، وتقنين الكتابة، وتقعيد اللغة، وبناء المعاجم، وحماية مفردات اللغة، وإصلاحها وتحديثها، ودعم التواصل بين الأمم الناطقة بلغة موحدة، وأن القرارات السياسة التي يتبناها مجتمع ما نحو لغته تعد من السياسة والتخطيط اللغوي.

كما نستنتج أن أي تخطيط لم يحظ بقبول مجتمعي، ولم يتم دعمه من قبل المجتمع الذي يعيش فيه، لن يُحدث أي تأثير في اللغة المستهدفة بالتخطيط، فالمجتمع وأفراده هم الناطقون والمستعملون للغة، ولا غناء للتخطيط والسياسة اللغوية عن دعم ووعي المجتمع بقضية اللغة، وحتى يعي ويدعم أفراد المجتمع التخطيط اللغوي، يَتَحتّم علينا التنبيه على أهمية التخطيط وفوائده المرجوّة.

1: ينظر: محمد بن مكرّم بن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، 1414هـ)، مادة (خ ط ط)، وإبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، تح. مجمع اللغة العربية، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004م)، مادة (خ ط).

2: Robert L. Cooper, *Language Planning and Social Change*, (New York: Cambridge University Press, 1989), 29.

3: Eniar Haugen, "Planning for a Standard Language in Modern Norway", *Anthropological Linguistics*,1 (1959), 8.

4: عز الدين المناصرة، **الهويات والتعددية اللغوية**، (الأردن: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2004)، 24.

أهمية التّخطيط اللّغوي.

التّخطيط وسيلة وليس غاية في حدّ ذاته، فبواسطته نستطيع التأثير على اللغة والثقافة والهوية، ولا يمكن الاعتماد على التطور الطبيعي للّغة؛ لحل المشاكل اللغوية التي تعاني منها البلاد، بسبب سرعة التغيرات، وظهور الكثير من الألفاظ والمصطلحات الجديدة بشكل شبه مستمر، لهذا تحاول الدول إيجاد حل لمشاكلها اللغوية عن طريق تخطيط لغوي واعٍ ومحكم، ولنعرف أهمية التّخطيط اللّغوي، علينا أن نعدد الفوائد التي يمكننا أن نحصل عليها بالتّخطيط اللّغوي، من ذلك:

- المساهمة في انتشار الوعي باللّغة العربية لدى الناطقين بها، وتعريفهم بأهمية ومدى ارتباطها بالدين والهوية، وأن الأمر ليس ثانويا، بل هو مصيري، يحدد قيام أمة أو زوالها، وبناء حضارة أو اندثارها.

- الرفع من مستوى التعليم في المدارس والمعاهد والجامعات عند التدريس باللغة الأم وتحديد وتبني اللّغة الوطنية؛ لتكون لغة العلم والمعرفة والخطاب والحديث، ولغة الحكومة والسياسة والمشاهير والإعلام، وجميع المنابر ووسائل التواصل.

- الحفاظ على التنوع اللغوي والثقافي داخل البلد الواحد، وألا نجعل التنوع وسيلة للتفرق والنزاع، بل أداة للتناغم والاستفادة، كما هو في الحال في عدد من دول العالم.

- تنقية اللّغة الوطنية مما يشوبها من ألفاظ أجنبية اندمجت معها بفعل العولمة وانفتاح الدول على بعضها، وسهولة التواصل بين أبناء هذه الدول، فيتم تنقية اللغة واستبدال الدخيل بآخر عربي فصيح، أو تعريب هذا أو ترجمته.

- تطوير الألفاظ وإعادة دراسة اللغة وفق مناهج علمية، وجعل اللغة جاهزة لأن تحوسب ويستفاد من قدرات الحاسوب في معالجتها وصولا إلى تطويرها وتسهيلها للناطقين بها أو بغيرها.

- وبالتخطيط الجيد، نستطيع جعلها لغة للتعلم والتعليم، لغة مستجيبة لجميع متطلبات أهلها، قادرة على تيسير عملية التفكير والإبداع، وجعل عملية تبادل المعلومات أسرع وأفضل.

كما أننا وبواسطة التخطيط، نستطيع خلق مجتمع واقتصاد معرفة، فلم يحدث أن حصلت تنمية شاملة لدولة من الدول بتبنّيها للغة غيرها، فضلا عن تبنيها لغة من يعاديها ويستهدفها، ويناقضها في الدين والفكر والقيم والثقافة، ولذا فالتخطيط ليس هدفا ثقافيا فكريا فقط، بل هو اقتصادي مالي أيضا، فاللغة إذا أحسنا معاملتها والتخطيط لها ستكون استثمارا ماليا مربحا، وكما أن المال هو عصب الاقتصاد به نشتري الكثير، وبفقدانه نخسر الكثير، فكذلك اللغة بامتلاكها نمتلك زمام المعرفة والتقنية، ودفة التقدم، وبضعفها نتقهقر ونتوسل ضروب المعرفة من لغات العالم، كل ذلك بالتخطيط والسياسة اللغوية (عبد القادر الفهري 2013، 256-258).

وإذا كان التخطيط يحظى بهذه الأهمية التي مرت بنا، فهل أدرك معدّوه والقائمون عليه، أهميته قديما أو حديثا؟ إجابة هذا التساؤل في العنوان التالي.

تاريخ التّخطيط اللّغوي.

إن نشاط التّخطيط اللّغوي قديم جدا، ومستمر منذ زمن بعيد، غير أن استخدامه بصفة علمية، هو حديث مؤخرا، ولا أدل على قدمه من إقدام الخليفة الثالث عثمان بن عفان –رضي الله عنه- (ت35 ه) بجمع القرآن الكريم في مصحف واحد، وإتلاف بقية المصاحف، فهذا تدخل بهدف تقنين العربية، التي هي لسان القرآن الكريم، وحفظ وتوحيد النص القرآني الذي حكم بسيادة لغة قريش على بقية اللهجات العربية التي كانت متداولة قبل نزول القرآن، وكذلك يُعدّ أمر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (ت86 ه) بأن تترجم الدواوين إلى العربية، وأن تصبح العربية هي اللّغة الرسمية في إقليم فارس وبلاد الشام ومصر، مثالاً آخر على رسم السّياسة اللّغويّة وتحديد وظائف اللّغة (علي الصلابي 2008، 1: 663)، وفي كل مرة يغزو فيها شعب لشعب آخر، يفرض المنتصر لغته على الآخر، وفي كل هجرة جماعية لمكان ما، يحدث أن تتأثر لغة المهاجر والسكان الأصليين ببعضهم البعض، فهنا يحدث تغيير وتأثير في اللّغة بشكل مقصود أو عفوي، ومما حفز ظهور هذا المجال في العصر الحديث، هو تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور دول جديدة، احتاجت إلى أن تستقل بلغتها أو تدافع عنها أو ترتقي بها وتطورها.

وقد بدأ ظهور هذا المجال في العصر الحديث في عدة مناسبات، فكان أولها في محاضرة بعنوان: الهندسة اللغوية، لعالم أمريكي ألماني، يدعى يوريل فيندرا سنة (1957م)، بجامعة كولومبيا[5]، ثم أدخل العالم فانرش، مصطلح التّخطيط اللّغوي لأدبيات علم الاجتماع اللغوي من خلال كتابات الأمريكي هاوجن سنة (1959م)، المتخصص في اللّسانيّات الاجتماعية، في مقالة خصصها للوضع اللغوي النرويجي (Haugen pp. 8-21) وفي عام (1960م) كان موضوع تطوير اللّغة وحل مشاكلها أحد الموضوعات الرئيسية في مؤتمر (Airlie House، 1966م)، الذي عقد في فيرجينيا (Oscar Fouces 2010)، ثم عقدت عدة مؤتمرات مشابهة، منها المؤتمر الذي عقد سنة (1968م) عن مشاكل اللّغة في الدول النامية، والمؤتمر الذي عقد سنة (1971م)، بعنوان: هل يمكن أن يخطّط للّغة؟ (Thomas Ricento 2006, 25-26).

إلى أي فروع اللّسانيّات ينتمي التّخطيط اللّغوي؟

تنقسم اللّسانيّات إلى قسمين، هي:

أولا: **اللّسانيّات النظرية**: وهي التي تدرس الظواهر اللغوية، والصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، إضافة إلى مناهج البحث في اللّغة، كاللّسانيّات التاريخية، واللّسانيّات البنيوية، واللّسانيّات التوزيعية، وغيرها.

ثانيا: **اللّسانيّات التطبيقية**: وهي التي يستفيد فيها هذا القسم من نتائج دراسات اللّسانيّات النظرية وتطبيقها في مجالات لغوية معنية، ومن مجالات اللّسانيّات التطبيقية، اللّسانيّات الجغرافية، واللّسانيّات النفسية، واللّسانيّات الاجتماعية، ويعدّ التّخطيط اللّغوي فرعا من اللسانيات الاجتماعية، وأحد أهم مجالاتها. واللّسانيّات الاجتماعية في أبسط تعريف لها، هي: "دراسة اللّغة في علاقتها بالمجتمع"[6].

وسنتعرف في السطور التالية على مباحث التخطيط اللغوي ومجالاته، التي جعلت منه مجالا مهما من مجالات اللسانيات الاجتماعية.

5: "ندوة التخطيط اللغوي"، يوتيوب، 43: 1، ملتقى تنسيقي للجامعات 27/ 10/ 2014، "قناة اللغة العربية"، 21/ 9/ 2016،
https://www.youtube.com/watch?v=P-dHYq9gqDo

6: هدسون، **علم اللغة الاجتماعي**، ترجمة محمد عياد، (القاهرة: عالم الكتب، 1990م)، 12.

أنواع التّخطيط اللّغوي.

يعتمد التنوع في التّخطيط اللّغوي على نوع وطبيعة التغييرات المستهدفة، فهناك تخطيط الهيكل، وهناك تخطيط الوضعية.

تخطيط الهيكل: وهو نشاط يستهدف بنية اللّغة، فنراه في الترقية اللغوية والتنقية اللغوية، ويظهر في تلك الإجراءات والتعديلات التي تستهدف القواعد الاملائية والنحوية أو كيفية النطق أو في المفردات من ترجمة المصطلحات أو توحيدها أو توليدها أو غير ذلك.

تخطيط الوضعية: وهو نشاط يهدف إلى تغيير نوعية وكيفية استعمال اللّغة أو إحدى تنويعاتها داخل المجتمع، وقد تمنح لها صفة رسمية أو ثانوية، ومع هذا يبقى الفرق بين كلا الصنفين غير ظاهر؛ لأنه يصعب تصنيف جميع أنواع الإجراءات التخطيطيّة[7].

مجالات التّخطيط اللّغوي.

تكاد تنحصر اهتمامات التخطيط اللغوي الرئيسية في **ترقية اللغة** وتحديثها وتطوير مفرداتها، وفي **التقييس اللغوي** وهو جعل أحد اللهجات لغة رئيسية من بين العديد من اللهجات الأخرى، **وتنقية اللّغة** من المفردات والمصطلحات الدخيلة، كما هو الحال في اللغة العربية.

كما أن للتخطيط مجالات أخرى يشتغل فيها ويهتم بها، من ذلك: مجال اكتساب اللّغة أو إعادة اكتسابها؛ أي تعلم اللغة كلغة ثانية، أو إعادة تعلم اللغة الأم، كما يحصل في الدول العربية من محاولة إعادة اكتساب اللغة الأم.

كما يهتم التخطيط اللغوي بنشر اللّغة خارج حدودها، والبحث عن زيادة عدد الناطقين بها، ومن أبرز اللغات التي يهتم أصحابها بنشر لغتها خارج حدودها، اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، فهناك المئات من مراكز تعليم اللغة حول العالم لنشر هاتين اللغتين.

كما أن الدفاع عن منزلة لغة ما، وخاصة اللّغة الأم، يعد من أبرز مجالات التخطيط اللغوي، وتحاول الدول العربية جاهدة الدفاع عن منزلة لغتها العربية ضد اللغات التي توصف بالمجرية أو الكونية، كالإنجليزية والفرنسية.

ويبحث التخطيط اللغوي –أيضا- في موضوع الازدواجية اللغوية والاثنية اللغوية، وكيفية التعامل معهما وجعلهما مصدرا للتنوع اللغوي والثراء الثقافي، وعدم جعله مصدرا للتوتر والنزاع.

ويضاف لكل ما سبق أن التخطيط اللغوي يهتم بمجالي الترجمة والتعريب، كونهما من أسباب غنى اللغة، والمساهمة في دفع الدخيل عنها، كما يهتم التخطيط بالحقوق اللغوية للأفراد والأقليات والجماعات، والعلاقة بين اللّغة والهوية، إلى غير ذلك من الاهتمامات التي تستحدث كل يوم، (محمد عبد العزيز 2011، 78-79).

7: "National language planning, why (not)?", last modified, April, 2000 http://www.immi.se/intercultural/nr3/bakmand.htm

المبحث الثاني:

ما علاقة التّخطيط اللّغوي بالسّياسة اللّغويّة؟

يتبادر إلى الدهن تلازم هذين المصطلحين دائما معا، فهل هما بنفس المعنى، أم أن أحدهما يتضمّن الآخر؟ وأي المفهومين يأتي قبل الآخر ويؤسس له؟

يُعرّف لويس كالفي السياسة اللغوية بأنها: "مجمل الخيارات الواعدة المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية، وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن، واتخاذ قرار بتعريب التعليم في المرحلة الجامعية، يشكل خيارا في السياسة اللغوية، أما احتمال وضعه في موضع التنفيذ في هذا البلد أو في ذاك، فيشكل تخطيطا لغويا"[8].

نلحظ في التعريف أن السياسة ما هي إلا قرارات، متخذة من قبل جهة ما، وحتى يتم تطبيق هذه الخيارات، يلزمنا أن نبدأ في إجراءات التخطيط والتنفيذ اللغوي، فالتخطيط اللغوي بهذا المعنى مرحلة تالية للسياسة اللغوية، ويعرف كالفي التخطيط اللغوي، بأنه هو: "البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ، فاتخاذ قرار بفعل كذا وكذا، يشكل خيارا في السياسة اللغوية، كقرار تعريب التعليم على سبيل المثال، أما احتمال وضعه موضع التنفيذ على ساحة معينة، فيشكل تخطيطا لغويا"[9].

إذا؛ فهي علاقة بين قرارات قولية نظرية، وتطبيقات إجرائية فعلية، فإذا قلنا: إن التّخطيط اللّغوي، ما هو إلا جهود مبذولة على أرض الواقع لإحداث وتغيير شيء ما في واقع اللّغة، فلن يكون هذا الجهد إلا استجابة لسياسة اعتمدت من قبل جهة ما، حكومية كانت أم غير حكومية، ويؤول بنا هذا الاستنتاج إلى أنهما مترابطان بعلاقة تابع ومتبوع، يسلط أحدهما الضوء على القوانين والوثائق والخطط التي تعتمدها الحكومة، ويسلط الثاني الضوء على الجهود الميدانية المبذولة، كما أنه لا فائدة إذا فُقِد أحدهما، وهو ما نراه جليّا في العالم العربي، فجميع الدساتير والقوانين اللغوية تجعل اللغة الرسمية، هي اللغة العربية، وتعمل الحكومات على سنّ الكثير من القوانين التي تدعم العربية، ولكن تنفيذ هذه القرارات، يظل مفقودا إلى يومنا هذا.

ولكن كيف تنشأ السياسة اللغوية؟ ألا يحتاج واضعوها إلى دراسات وبيانات، حتى يرسموا سياسة لغوية تختصّ ببلد ما؟ فلإصدار قواعد وقوانين يُستلزم معرفة المشهد اللغوي في البلد المستهدفة، وهو ما يستلزم دراسة لغوية من قبل الباحثين والمتخصصين، على مستوى بنية اللغة أو على مستوى استخدامها، وهو ما يحيلنا ويحوجنا بالتالي إلى التخطيط اللغوي.

إذا؛ وبالرغم من أن التخطيط تابع للسياسة اللغوية، نجد أن السياسة لا تنشأ بغير تخطيط لغوي، وإذا أردنا أن نصف دورة إنشاء سياسة لغوية لبلد ما، فستكون كالتالي:

فبسبب وجود أعراض خطر على اللغة الخاصة بالبلد، أو تماشيا مع تطور البلاد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تصدر أوامر من جهة عليا سواء كانت حكومية أو غير حكومية؛ لترتيب المشهد اللغوي في البلاد

8: لويس جان كالفي، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة حسن حمزة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، 396، 397.

9: نفس المصدر، 395.

وإصلاحه وتنظيمه، وترتيبُ المشهد اللغوي يستوجب تبنّي سياسة لغوية، هذه السياسة تحتاج إلى معلومات عن الحالة اللغوية للبلاد، فتصدُر قرارات بدارسة الحالة اللغوية الراهنة للبلاد، حتى يتم على ضوئها رسم سياسة لغوية.

يقوم الباحثون والمتخصصون بدراسة وجمع بيانات دقيقة حول الحالة اللغوية، ويتم إيصالها للمسؤولين، على شكل تقريرات وبيانات وتوصيات، على إثرها يقرر المسؤولون ما هي المشكلة التي تعاني منها اللغة بدقة، وتحتاج إلى قوانين وتشريعات لإصلاحها، فتأتي مرحلة رسم السياسة اللغوية من قبل المتخصصين، التي يتبناها المسؤولون فيما بعد بشكل رسمي على مستوى الدولة، ثم تبدأ مرحلة تنفيذ هذه السياسة عن طريق التخطيط اللغوي.

من المسؤول عن التخطيط اللغوي؟

للتخطيط كما مرّبنا توجهان رئيسيان، أحدهما ينظر في هيكل اللّغة ومتنها، وعادة ما ينبري علماء اللّغة بالتدخل في متن اللّغة وتطوير ألفاظها وتنقيتها، والتوجّه الثاني هو تخطيط الهيكل، وهي عادة ما تكون عبر قرارات وأوامر تكون من صلاحيات المسؤولين والحكومات.

فالذي يتبنى التّخطيط ويعتمده هي السلطة؛ لتصبح هذه الخطط ما هي إلا توجه وسياسة لغوية تتبناها السلطات الحكوميّة؛ ليأتي المختصون بعد ذلك، ويقومون بدورهم في البحث في اللّغة وتنقيتها وتطويرها، وصولا إلى الأفراد الذين يتوجب عليهم المحافظة على اللّغة في جميع مواطن استعمالها سواء في البيت أو السوق أو أماكن التعليم، فالذي يخطّط للّغة هو الذي يحمل همّ القضية اللغوية، ولن يحمل أحد هذه القضية مالم يكن مقتنعا بها، وبأهميتها، ومدى ارتباطها وعلاقتها بالدين والثقافة والهوية.

وأحيانا لا يتوقف التخطيط اللغوي على المسؤولين فقط، فالنخب المثقفة مسؤولة عن الحالة اللغوية والوضع اللغوي للبلاد بشكل عام، وبما أن الموضوع لغوي، فعلماء اللغة والمتخصصون فيها، يقع على عاتقهم الحمل الأكبر في هذا الشأن، فكما أن الفقهاء والعلماء مسؤولون عن أمور الشريعة من تعليم للناس والإجابة على تساؤلاتهم، والسياسيون مسؤولون عن السياسة في البلاد، سواء تلقوا دعما من المسؤولين أم لا، وكذلك الحقوقيون، والصحفيون، والإعلاميون... إلخ، فاللغويون مسؤولون عن رفع الوعي اللغوي لدى عامة الشعب، وتذكيرهم بالقضية اللغوية، واستعمال اللغة الأم، وتجنب اللغات الدخيلة؛ التي تؤثر على الهوية والفكر، وعدم الاكتفاء بتأليف الكتب وإقامة الندوات التي لا يحضرها إلا المتخصصون اللغويون، والتي لم يتخط تأثيرُها الأشخاصَ الذين يستمعون لها.

آليات ومراحل التّخطيط اللّغوي.

يمر التّخطيط اللّغوي بمراحل عديدة ومختلفة، تختلف بحسب المشكلة اللغوية التي يراد دراستها والتّخطيط لها، وبالمجمل فإن التّخطيط اللّغوي يمرّ بعدد من المراحل، وهي:

- الإرادة والرغبة في التدخل في الشأن اللغوي من قبل المسؤولين.
- تعيين المشكل اللغوي الذي تعاني منه الدولة من قبل المختصين.
- تحديد ومعرفة البلد المخطط له، هل به تنوع لغوي أم لا؟
- وضع سياسة لغوية واضحة من قوانين وإجراءات قابلة للتطبيق، وقادرة على علاج المشكلة.
- وضع اعتبارات لكل المتغيرات الاجتماعية، أثناء التّخطيط اللّغوي.
- إسناد المهمة للجان متخصصة وقادرة، ولها خبرة في هذا المجال.
- التقويم المستمر للجهود المبذولة من قبل المسؤولين والمهتمين، (محمد عبد العزيز، مصدر سابق، ص75)

المشاكل والتحديات التي تجابه التّخطيط اللّغوي في العالم العربي.

بعد مرحلة استقلال الدول العربية من الاستعمار الأجنبي، واستعادة الدول سيادتها، وجدت الدول نفسها مطالبة باجتثاث تركة المستعمر الثقيلة، والتي تمثلت في لغته وثقافته.

فكثير من الدول التي كانت مستعمرة، تَبدّل بعضُ لسانها، وتغلغلت اللغات الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية إلى حياتها اليومية، فأصبحت لغة الحديث داخل البيت وخارجه، وأصبحت لغة الصحف والإعلام، ولغة المدارس والجامعات، ولغة الجهات الحكومية وغير الحكومية!

إضافة إلى مشكلة توسع وانتشار اللهجات المحلية، التي تعدت على سيادة اللغة الفصحى في الشارع والإعلام والتعليم؛ حتى تقهقرت الفصحى وانزَوَت داخل المساجد فلا تسمعها إلا في خطب الجمعة أو بعض الدروس الدينية، أو بعض البرامج الإذاعية كالأخبار والأفلام الوثائقية.

تنادت الحكومات والمختصون والمهتمون بالشأن اللغوي، وعقدوا على إثر ما سبق، الكثير من الندوات والمؤتمرات[10]، وصدرت العديد من القرارات والقوانين التي تدعم اللّغة العربية واستعمال الفصحى في الحياة والتعليم والإعلام[11]، كما أنشأوا عددا من المؤسسات المعنية باللّغة العربية والتعريب والترجمة[12]، وأطلقوا عددا من الدوريات المتخصصة في اللّغة العربية، كان آخرها نشر مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللّغة العربية، لمجلة متخصّصة في التّخطيط والسّياسة اللّغويّة.

لكن هذه القوانين والمؤتمرات والندوات وعلى مدى نصف قرن أو يزيد لم تؤت ثمارها المرجوّة منها، ولم تحقق من الأهداف التي وضعتها إلا القليل، فالمجمع اللغوي بالقاهرة، كانت من أهدافه إنشاء معجم تاريخي للّغة العربية، ونشر الفصحى، وترجمة المصطلحات، ووضع المعاجم في شتى المجالات العلمية، وبالرغم من إنجازه لبعض أهدافه، إلا أن أكبر أهدافه لم تنجز بعد، كالمعجم التاريخي وتبني الفصحى في التعلم والتعليم، فلا تزال لغة التعليم في مصر بين الإنجليزية واللهجة العاميّة.

كما دول المغرب العربي، تعاني من الازدواجية والاثنية اللغوية، ولا حلّ يلوح في الأفق لحلحلة هذا الوضع، بالرغم من أن الدستور والقوانين تنص صراحة على استخدام اللّغة العربية والاهتمام بها، من ذلك مثلا: المغرب، وليبيا.

ففي المملكة المغربية، دخلت اللّغة العربية في الدستور بشكل رسمي سنة (1962م)، واستمر الأمر في دستور (1996م)، وكذلك دستور (2011م)؛ إذ ينص الدستور في الفصل الخامس منه على التالي: "تظل العربية اللّغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، تنمية استعمالها"[13].

10: كان آخرها، سلسلة المؤتمرات التي عقدت بدبي حول اللغة العربية، في الفترة من 4 -7، مايو، 2016م.

11: فمثلا في مجال الإعلام، اجتمع وزراء الإعلام العرب بالقاهرة، بمقر جامعة الدول العربية، الموافق 12/ 2/ 2008، وأعلنوا وثيقة "مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية"، ولم يتم تطبيق أي شيء مما تم الاتفاق عليه، بخصوص تبني الفصحى في الإعلام المرئي والمسموع.

12: كالمجامع اللغوية في عدد من البلدان العربية، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط، ومركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ومعجم الدوحة التاريخي للغة العربية.

13: اللغة العربية في المغرب بين الترسيم الدستوري وتحديات الواقع، **مغرس**، آخر تحديث في 30/ 6/ 2011 https://goo.gl/6ouHn6

ومع هذا يظل استعمال اللغة العربية على المستوى الرسمي ضعيفا جدا، كما أن الفرنسية تعد لغة التعليم الرسمية إلى جانب العربية في بعض التخصصات، ولا تزال القنوات تبث بالفرنسية أو باللهجة المحلية، بالإضافة إلى أن لغة الشارع هو خليط من العربية الفصيحة والفرنسية والحسانية والأمازيغية... إلخ.

وفي ليبيا ينص القانون الليبي[14]، رقم (34) الصادر سنة 1992، بشأن إعادة تنظيم (اللافتات بالبلديّات)، والذي ينصّ على التالي: - "أن تحمل كلمات وأرقام عربية ولا تتعارض مع منجزات الثورة وشعاراتها وأهدافها".

- "ألا تكون الكلمات العربية المدونة، تحمل في معناها تعبيرات بلغة أجنبية".

"ويعاقب كل مخالف لأحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في القانون، رقم (39) لسنة (1975م)".

إلا أن متابعة هذا القانون وإنزال العقوبة بالمخالفين غير موجود، وهو ما يتجلى في عشرات اللافتات التي تحمل حروفا وأسماء إنجليزية، دون أي مساءلة من السلطات.

وهذا الواقع هو شأن أغلب الدول العربية، فيما عدا سوريا التي خطت خطوات جادة في التعريب (محمد الطيّان 2005)، فإن باقي الدول العربية، تدرّس بالإنجليزية في أغلب الصفوف الدراسية، وهو ما يعود بالضعف على التحصيل العلمي لدى الطلاب، فالاختلاف البيّن، بين لغة الأسرة والشارع، وبين لغة الدّراسة، من شأنه أن يمثل صعوبة لدى الطلاب في الفهم.

وبصفة عامة، هناك فجوة كبيرة بين المأمول والواقع، والسبب الرئيسي في هذه الفجوة، هو تخاذل السلطات في تطبيق وفرض سياستها اللغوية، بالرغم من القوانين والتشريعات الكثيرة الصادرة في حق اللّغة العربية.

كما أن من التحديات التي تواجه اللّغة العربية في الوطن العربي، هو التّخطيط اللّغوي المضاد من الدول الأجنبية، وعلى رأسها فرنسا وتجمعها الفرنكفوني، والعديد من الدول الأجنبية الأخرى، التي تضع ميزانيات خاصة لنشر لغاتها في دول العالم الأخرى، عن طريق الجامعات والمراكز المختصة بتعليم الإنجليزية.

14: لم يكن يوجد دستور بليبيا في زمن حكم القذافي، ويستعاض عنها بقوانين تصدر بشكل دوري من مؤتمر الشعب العام.

الخاتمة:

تعاني اللّغة العربية من هجر أبنائها لها، ومن ضعفها، وعدم استخدامها في مواطن التعليم والبحث، مما سبب في تقهقرها وتخلفها، وعدم مواكبتها للجديد من الألفاظ والمصطلحات العلمية، حتى وصمت بالضعف وعدم قدرتها عن التعبير عن مستجدات الأمور، مع أنها كانت ضحية لتخطيط لغوي مضاد، من دول تسعى لنشر لغتها وثقافتها في البلدان التي كانت تستعمرها.

وكما هو معلوم فاللغات غير ضعيفة، وبخاصة العربية، فقد كانت لغة علم في يوم ما، ولكنها تحتاج إلى أبنائها الذين انشغلوا عنها بلغة القوي، فأصبحوا يتحدثون ويكتبون بالإنجليزية والألمانية والفرنسية بطلاقة، بينما يتكعكعون في نطق وكتابة العربية.

لذلك هي محتاجة إلى التدخل من قبل المشرعين السياسيين، لرسم سياسة لغوية فاعلة، تحاول التأسيس لجيل عربي جديد، تراعي فيه الواقع والتعدد اللغوي الموجود، فالتخطيط اللغوي، هو الأداة الأفضل –اليوم- لإنقاذ اللغة وصونها وتطويرها، ولن ينتقلَ الأمر إلى الواقع الفعلي ويخرجَ من العالم النظري إلى العالم التطبيقي، مالم تكن هناك إرادة سياسية ونخبة علمية قادرة على التخطيط والتنفيذ.

كما أن الأمر يحتاج أيضا إلى تكاثف كل الجهود، وخاصة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والوسائل الإعلامية والمؤسسات التعليمية، وحتى الأفراد، فيجب أن يكون هناك وعي مجتمعي بضرورة العودة إلى اللغة العربية والتحدث بها، وإدخالها في جميع مرافق الحياة.

وهنا، وفي ظروف كظروف بلداننا العربية، حيث يتقاعس المسؤولون والحكوميين عن أداء دورهم في هذا الشأن بشكل كبير، أو حتى يتعمدون فعل ذلك لأسباب مُعلنة ومخفيّة، يقع الأمر على عاتق النخب اللغوية والمهتمين بالشأن اللغوي بشكل عام، فعليهم تطوير أدوات ووسائل من شأنها رفع الوعي اللغوي المجتمعي بشكل كبير، فالوعي اللغوي المجتمعي هو ما سيدفع المسؤولين إلى التحرك إرضاء أو حتى خوفا من الرأي العام، فمالم تكن هناك (كتلة حرجة) تؤمن بالفصحى، وبحقوق اللغة في ترابها التي ولدت وترعرعت فيه، فلن يسعى المسؤولون إلى محاولة تبني سياسة لغوية واضحة أو تنفيذ سياسة موجودة بالفعل.

وأخيرا فاللغة لا تتطور ولا تصلح نفسها بنفسها، فمالم يتدخل أبناؤها، قد تصبح مثل اللاتينية، حيث اندثرت وخرج من رحمها لهجات أصبحت لغات فيما بعد، كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية؛ لذا يجب التدخل في المشهد اللغوي العربي، وفرض استعمال العربية الفصيحة، قبل فوات الأوان.

المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية:

ابن منظور، محمد بن مكرّم. ط3، **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، 1414هـ. ج15.

الفهري، عبد القادر الفاسي. **السياسة اللغوية في البلاد العربية**. بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013.

الصلابي، علي محمد. **الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار**. ط2، لبنان: دار المعرفة، 2008. ج2.

الطيّان، محمد حسن. التّخطيط والسّياسة اللّغويّة: تجربة القطر العربي السوري، **ورقة بحثية قدمت في الندوة الدولية في التّخطيط والسّياسة اللّغويّة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللّغة العربية**. الرياض، 6 أكتوبر 2015.

عبد العزيز، محمد حسن. التخطيط اللغوي بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**. القاهرة: د. م، 2011. ج121.

لويس جان كالفي. **حرب اللغات والسياسات اللغوية**. ترجمة حسن حمزة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

مصطفى، إبراهيم وآخرون. **المعجم الوسيط**. تح. مجمع اللّغة العربية، ط4، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004. ج2.

المناصرة، عز الدين. **الهويات والتعددية اللغوية**. الأردن: دار مجدولاي للنشر والتوزيع، 2004.

هدسون. **علم اللّغة الاجتماعي**. ترجمة محمد عياد، ط2، القاهرة: عالم الكتب، 1990.

ثانيا: المراجع الإنجليزية:

Cooper, L. Robert. *Language Planning and Social Change*. Cambridge University Press, 1989.

Fouces, Oscar Diaz. "(ECO) linguistic planning & language exchange management". Translation Robert Neal Baxter, University of Vigo, 2010.

Haugen, Eniar. "Planning for a Standard Language in Modern Norway", *Anthropological Linguistics*. Vol. 1, 1959, No. 3.

Ricento, Thomas. *An Introduction to Language Policy: Theory and Method*, in Frameworks & Models in language policy & planning. ed. Nancy H. Homberger, New Jersey: Blackwell publishing, 2005.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

اللغة العربية في المغرب بين الترسيم الدستوري وتحديات الواقع، مغرس، آخر تحديث في 30/ 6/ 2011 https://goo.gl/6ouHn6

"ندوة التخطيط اللغوي"، يوتيوب، 43: 1، ملتقى تنسيقي للجامعات 27/ 10/ 2014، "قناة اللغة العربية"، 21/ 9/ 2016 https://goo.gl/4BsEF7

National language planning, why (not)?, last modified April, 2000 https://goo.gl/kAzL4H